دور التمويل الإسلامي في دعم التجارة العادلة في إفريقيا –تجارب دول مختارة–

The role of Islamic finance in supporting fair trade in Africa - experiences of – selected countries

د. مسان كرومية
جامعة سعيدة – الجزائر
k.messen@yahoo.fr

د.حمو محمد[1]
جامعة الشلف – الجزائر
hammou1405@gmail.com

تاريخ الاستلام: 15 /2019/05 تاريخ النشر: 03 /2020/03

Abstract:

The study aims at showing how the prevailing traditional world trading system has led to a failure in achieving equity and fairness for producers, Which made the need to develop trading system that guarantees the rights of the both sides, a persistent need. Islamic finance is a gateway to the establishment of this type of trade, due to the funding modalities that are available to small producers.

African countries need fair trade, because they are affected by unfair practices, they need to consolidate Islamic financing patterns in a manner that supports the fair trade model,

This paper highlights the role and the importance of Islamic finance in supporting and establishing this type of trade in African countries, since it plays a significant role in the field of fair trade.

Key words: Fair Trade, Islamic Finance, African Countries.

مقدمة:

بالرغم من أن التجارة الدولية والإقليمية توفر فرصا هائلة للتنمية البشرية، إلا أن هذا النهج بعيدا عن العدالة، حيث يتعرض صغار المنتجين من الفلاحين والحرفيين في الدول النامية ومنها الإفريقية من شتى صور الظلم، حيث يتم استغلالهم على أيدي كبار التجار والمستوردين الذين يشترون منهم منتجاتهم بأسعار بخسة ثم يبيعونها في الأسواق الدولية بأسعار مرتفعة في ظل نظام تحرير التجارة . وبهذا ستفاقم التجارة الحرة في الزراعة خطورة أزمة الفقر في العالم لذا لابد من تعزيز الوضع الاقتصادي للزراعة المستدامة الصغيرة و المتوسطة الحجم بجانب الأعمال التجارية الريفية

أن تطبيق نموذج التجارة العادلة تتخلله بعض المحظورات الشرعية متعلقة بالتمويل الذي يعتمد على القروض الربوية، الأمر الذي يستدعي منظومة جدية في التمويل تتوافق ومرئيات هذا النموذج من التجارة، فتوافر التمويل الإسلامي قد يدعم هذا النهج، خاصة في الدول الإفريقية التي تعاني من الظلم في المجال التجاري.

1 – المؤلف المرسل: حمو محمد، hammou1405@gmail.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية البحث:

يكتسي هذا البحث أهميته في الجوانب التي تناولها، فمن جهة الأهمية المتزايدة للتمويل الإسلامي الذي يعد بديل للتمويل التقليدي ليس فقط في البيئات الإسلامية، بل حتى في البيئات الغربية التي ترى فيه بديلا أخلاقيا، ومن جهة أخرى التحولات العالمية والإقليمية التي أدت إلى وجود نوع من الصراع في المجال التجاري، في وقت استحوذت فيه طبقة على التجارة القومية والإقليمية، في حين لم تتاح الفرصة لصغار التجار خاصة منهم في المجال الزراعي، ومن ثم ظهرت أصوات تنادي بضرورة إيجاد تجارة عادلة ومنصفة، والتمويل الإسلامي هو الأجدر بدعمها وتنميتها.

هدف البحث:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور وأهمية التمويل الإسلامي في دعم وإرساء التجارة العادلة في الدول ومنها الإفريقية؛ فبالنظر إلى خصائص هذا النوع من التمويل ومنها عدالته، فلاشك أنه له دور لا يستهان به في مجال التجارة المنصفة.

ونسعى من خلال هذا البحث إلى الإجابة على إشكالية مفادها: **كيف يمكن تدعيم التجارة العادلة عن طريق تدخل البنوك الإسلامية وإتاحة التمويل الإسلامي في دول أفريقية مختارة من تلك التي تعد رائدة في التمويل الإسلامي؟**

محاور البحث

تضمنت هذه الورقة البحثية محاور رئيسية هي:

المحور الأول: مضامين التمويل الإسلامي وتوظيفه في مجال تمويل التجارة؛

المحور الثاني: التجارة العادلة، مبادئها وأهميتها في الاقتصاديات؛

المحور الثالث: توظيف التمويل الإسلامي لخدمة التجارة العادلة في إفريقيا و متطلباته ، مع الإشارة إلى تجارب دول مختارة.

المحور الأول: مضامين التمويل الإسلامي وتوظيفه في مجال تمويل التجارة:

أولا– مفهوم التمويل الإسلامي:

التمويل من منظور عام يعني إنفاق المال، ومن منظور مصرفي هو الإمداد بالمال في الوقت المطلوب وبالقدر المطلوب؛ وهذا يقتضي استثمارات مراد تمويلها أو مشروعات بحاجة إلى موارد مالية، ولا يقتصر التمويل على المستوى الجزئي، بل يمتد إلى نطاق كلي، حيث تستدعي برامج التنمية على المستوى القومي تمويل قصد الدفع بها، كما تحتاج أنشطة التجارة ومنها الخارجية إلى تمويل، ويعد تمويلا لدعم التجارة الخارجية؛

كل هذا يعد مبررا لوجود مؤسسات تعكف على توفير التمويل اللازم لتشغيل دواليب الاقتصاديات، لهذا أوجدت المؤسسات المالية والمصرفية الوضعية لهذا الغرض، غير أن هذه الأخيرة عصفت بها الأزمات نتيجة لظروف مرت بها الاقتصاديات؛ مما جعل هذه المؤسسات غير مستقرة وغير قادرة على تحقيق العدالة المجتمعية المنشودة.

وفي ظل هذه الظروف ظهر توجه دولي نحو التمويل الإسلامي وإعطاء دور للنظام المصرفي الإسلامي، الذي يعد نظاما مستقرا وعادلا وقادرا على تحفيز الاقتصاديات ودفع برامج التنمية التي تعثرت فقد قدرت الأصول المدارة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية سنة 2017 بـ 2.6 تريليون دولار عالميا مسجلة نموا متزايدا بنسبة 15 إلى 20 بالمائة على مدار العشر سنوات الأخيرة.[1]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التمويل الإسلامي هو ذلك التمويل الذي يستند إلى قاعدة فقهية معروفة، وهي أن الربح في الشريعة بالملك أو بالعمل، [2] فالتمويل الإسلامي تمويل يستند إلى قواعد شرعية في مضمونه؛

ويعرف التمويل الإسلامي على أنه اتفاق بين البنك والعميل على توفير المال لمشروع استثماري من خلال صيغ مشروعة، ومن المتعارف عليه أن هذه الصيغ تخلو من الربا ويغلب عليها الطابع التشاركي، حتى أصبحت تسمى البنوك التي توفر هذه الصيغ بالبنوك التشاركية.

يعرف الدكتور منذر قحف التمويل الإسلامي على أنه: تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية.[3]

والتمويل الإسلامي بالمفهوم المعاصر يشير إلى علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل، والشركات أو الأفراد، لتوفير السيولة أو النقد لمن ينتفع به، سواء للحاجات الشخصية أو بقصد الاستثمار، وذلك عن طريق الصيغ المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. [4]

كما يعرف الدكتور محمد البلتاجي التمويل الإسلامي على أنه تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشئات المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[5]

فالتمويل يكون إسلاميا إذا خلت صيغته من المخالفات الشرعية، واتسمت بضوابط ومعايير شرعية، ومن ثم يمكن تغيير منتجات التمويل التقليدية لتصبح منتجات إسلامية، بإزالة ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية عنها.[6]

إن مؤسسات التمويل الإسلامي تقوم بعمليات التمويل، والتي تعني تبادل السلع والأصول أو منافعها، ويحدد لها ثمن أو اجل محدد ، بحيث يكون العائد منها معلوما عند التعاقد، ودرجة المخاطرة تكون فيها منخفضة، ويترتب عليها نشوء مديونية في ذمة المتعاقد، المستفيد بالأصل أو بالمنفعة، ويندرج ضمن هذه العمليات مختلف عقود البيع المعروفة في الفقه الإسلامي، وكذا صيغ الإجارة بمختلف أنواعها.[7]

ثانيا– أهداف التمويل الإسلامي:

التمويل الإسلامي وجد لتحقيق أهدافا سامية، ولتحقيق مقصد من المقاصد الهامة، هذا يحقق التمويل الإسلامي جملة من الأهداف منها:[8]

- إيجاد بدائل لذلك التمويل عير المتوافق مع الشريعة، فالتمويل في الاقتصاد الوضعي تسوده الربا من جراء القروض، وهو ما يجعل احد أطراف العملية التمويلية متضررا؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية:
- تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات الإسلامية؛
- معالجة المشكلات الاقتصادية في المجتمع، مثل البطالة والتضخم؛
- تحقيق الرفاه الاجتماعي والتكافؤ في الفرص.

ثالثا– خصائص التمويل الإسلامي:

ينفرد التمويل الإسلامي ببعض الخصائص التي تميزه عن التمويل التقليدي أو الوضعي، ومن هذه الخصائص نذكر:

1– استبعاد التعامل بالربا أخذا أو عطاء:

هذه الخاصية تستند إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمة الربا، وحرمة التعامل به، مصدقا لقوله عز وجل : "**وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**"،[9] فالتمويل الإسلامي تخلوا صيغه من المخالفات الشرعية (خلوه من الربا)، وتتسم بضوابط ومعايير شرعية؛[10]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- أن التمويل الإسلامي يعمل على تعزيز النمو والرخاء الاقتصادي، فلاشك أنه هو الذي يحقق تكافؤ الفرص في الاستثمار؛

3- التمويل الإسلامي يحقق التوازن:

فالتمويل الإسلامي يحقق التوازن بين القطاعات الاقتصادية، ولا يستأثر قطاع منها بالاهتمام والتمويل وتحرم قطاعات أخرى من ذلك[11]؛

4- التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وإبداعاته:

فمن خصائص التمويل الإسلامي هو التركيز على تنمية طاقات الفرد وعلى حاجاته، ومهاراته الريادية والإبداعية، بحيث يكون التمويل الإسلامي قاعدة الانطلاق لهذه الطاقات والإبداعات، بما يعمل على تقدم المجتمعات الإسلامية، فالتنمية الحقة هي التي تأتي عن طريق الاهتمام بالفرد وطاقاته، [12] خاصة وان التمويل الإسلامي ضمن منظومة الاقتصاد الإسلامي يحقق عدالة مجتمعية قد تكون غائبة في الاقتصاد الوضعي.

5- التركيز على سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة:

فالتمويل الإسلامي من خصائصه تربية روح الفرد على الخلاق الحميدة والفاضلة، فهذا التمويل يعزز صفات الأمانة والثقة بالنفس والخلاص والإتقان في العمل، مما يوفر فرص اكبر لنجاح المشروعات، ومن ثم نجاح عملية التنمية.

6- تتنوع أساليب التمويل الإسلامية وتتعدد:[13]

حيث توجد أساليب قائمة على التبرعات والبر والإحسان، وأساليب قائمة على المشاركة، وأخرى قائمة على الائتمان التجاري، وهذه الأساليب تقوم على أساس دراسات الجدوى من الناحية الاقتصادية، وعلى أساس الحلال من الناحية الشرعية، فهي تخضع للأولويات الإسلامية، مما يحقق التخصيص الأمثل للموارد وعدالتها، خاصة وأن صيغ التمويل الإسلامي جاءت كبديل للتمويل التقليدي الذي يغلب عليه العائد الربوي، فضلا عن ذلك ان صيغ التمويل الإسلامي تعد من أهم الحلول التي تلجأ ليها الاقتصاديات في عز الأزمات والمخاطر التي تواجهها، فعلى تنوع هذه الصيغ وملائمتها للأنشطة الاقتصادية فهي تشكيلة متنوعة من الموارد المالية التي توفر حلولا للمشكلات التمويلية.

المحور الثاني: التجارة العادلة، مبادئها وأهميتها في الاقتصاديات

التجارة العادلة أو المنصفة مبادرة تسعى إلى تصحيح الظروف المخلة بالتجارة العالمية والإقليمية، التي تدعو إلى تحقيق نظام تجاري أكثر إنصافا وعدالة، خاصة بالنسبة للدول النامية والأقل نموا.

أولا- مفهوم التجارة العادلة وتاريخ نشأتها:

التجارة العادلة هي شراكة تجارية تهدف إلى إنصاف أكبر في التجارة الدولية، وتساهم التجارة العادلة في التنمية المستدامة، لكون تلائم صغار المنتجين.

1- مفهوم التجارة العادلة (المنصفة):

يعبر مصطلح التجارة العادلة (Fair Trade) عن شركة تجارية مبينة على الحوار والشفافية والاحترام، وقدر اكبر من العدالة في التجارة الدولية، وبما يساهم في التنمية المستدامة، عن طريق عرض شروط تجارية أفضل، وتامين حقوق المنتجين و العمال المهمشين، وخصوصا في دول الجنوب.[14]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجارة العادلة أو المنصفة هي عبارة عن مجموعة من الممارسات الاقتصادية والاجتماعية البديلة للممارسات والقواعد التجارية الدولية الحالية، التي تعتبر في اغلب الأحيان غير عادلة لدول الجنوب، وخاصة لصغار المنتجين.[15]

كما تعني عدالة وإنصاف التجارة تمكين الدول النامية من استخدام كل السياسات التجارية التي تكفل لها مصالحها بدون قيد أو شرط؛ التجارة العادلة هي نهج بديل للتجارة التقليدية، يقوم على الشراكة بين المنتجين والمستهلكين، تقدم التجارة العادلة لصغار المنتجين فرصة أفضل وتعمل على تحسين معدلات التبادل التجاري، مما يتيح لهم فرصة لتحسين حياتهم، والتخطيط لمستقبلهم، كما تعد التجارة العادلة فرصة للمساهمة في الحد من الفقر والتحقيق العدالة المجتمعية، وذلك من خلال عمليات التسويق اليومية.

2– نشأة التجارة العادلة:

ترجع جذور نشأة التجارة العادلة إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر هذا النوع من التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية، في بعض المجتمعات الفقيرة في دول الشمال، وفي عام 1950 دعمت منظمة (اوكسفام) البريطانية تجارة المنتجات الحرفية للاجئين الصينيين، وفي عام 1964، تاريخ انعقاد المؤتمر الثاني (للأونكتاد) طالبت دول الجنوب بضرورة اعتماد نهج تبادل أكثر عدالة، وإنصاف، مبني على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أطلقته هيئة الأمم المتحدة.[16]

هذا وقد شهدت الفترة (1960–1970) خبرات متعدد من العلاقات التجارية العادلة، ففي عام 1964 تم إنشاء منظمة التجارة البديلة، كما برز في عام 1986 رمز تجاري لمنتجات التجارة العادلة على يد الهولندي (فاندر هووف) بمساعدة منظمة غير حكومية مكسيكية، وهذا الرمز هو (Max Havelaar)، وهذا الرمز مستوى من كتاب تناول اللامساواة التجارية بين هولندا واندونيسيا.[17]

كآلية للانتقال من منظمة التجارة العالمية تم اقتراح في سنة 2008 إنشاء مؤسسة متعددة الأطراف تعنى بالتجارة الزراعية تعمل تحت رعاية الأمم المتحدة، تدعم كافة أدوات الأخيرة حول حقوق الإنسان، السلامة و الأمن البيئيين، العدالة الاجتماعية و عدالة التجارة، عكس غاية الكفاءة الاقتصادية التي هي الهدف المهيمن على منظمة التجارة العالمية. على أن تتكون من خمس فروع على الأقل: فرع التنسيق، فرع الجودة، إدارة الأسعار، فرع مكافحة الاحتكار و فرع لتسوية النزاعات.[18]

3– مبادئ التجارة العادلة:

عكفت المنظمة الدولية للتجارة العادلة (WFTO) مع الممارسين لهذا النوع من التجارة على وضع مبادئ وأسس لقيام التجارة العادلة وهي:[19]

أ– خلق فرص للمنتجين المحرومين اقتصاديا:

تنشط التجارة في جهود مكافحة الفقر وإرساء تنمية مستدامة، فهي تعمل على خلق فرص للمنتجين المحرومين اقتصاديا، أو المهمشين من جانب النظم التجارية التقليدية، وتمكينهم من التغلب على مشكلة الفقر والاعتماد على النفس وضمان لحد الأدنى من العيش الكريم؛

ب– الشفافية والمسؤولية:

تعتمد التجارة العادلة على الشفافية في عملية الإدارة والعلاقات التجارية والتعامل بعدالة واحترام مع الشركاء التجاريين، وضمان انسياب المعلومات لكافة الأطراف المعنية، وتشجيع مشارك صغار المنتجين والعمال والأعضاء الآخرين في عملية اتخاذ القرارات؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج– بناء القدرات والإمكانات:

تتميز التجارة العادلة بكونها وسيلة لتحقيق الاستقلال بالنسبة للمنتجين وتؤمن لهم علاقات التجارة العادلة الاستمرارية التي يستطيع من خلالها المنتجون ومنظمات التسويق أن يحسنوا قدراتهم الإدارية ومهاراتهم الإنتاجية وتمكينهم من اقتحام أسواق جديدة؛

د– تطبيق السعر العادل:

وهو ذلك السعر الذي يحدد على أساس الظروف الإقليمية والمحلية، وذلك من خلال الحوار والمشاركة والرضا، ويغطي هذا السعر التكلفة الإنتاجية المباشرة ويعوض بعدالة مقابل الإنتاج الذي يهتم بالبيئة والصحة والظروف الاجتماعية، ويعمل هذا المبدأ على ترويج تطبيق مفهوم السعر العادل للمنتجين، مع الأخذ في الاعتبار مبدأ تساوي الأجر بين الجنسين (نساء ورجال) ، عند أداء نفس العمل، كما يتم الالتزام بدفع الأجور فورا للعمال، بمساعدة المنتجين وفقا لمراحل الانتاج؛

هـ– ظروف العمل والبيئة الصحية:

تعنى التجارة العادلة بشكل أساسي بتوفير ظروف العمل الصحية والآمنة للعمال، وعدم التمييز في شروط التوظيف والتدريب والمرتبات والأجور، وان تراعي قوانين العمل الدولية والمحلية، كما ترفض إكراه الأطفال على العمالة، كما تعد أنشطة التجارة العادلة صديقة للبيئة في كل ممارساتها؛

و– العلاقات التجارية:

تمارس منظمات التجارة العادلة العملية التجارية بأسلوب يعمل على تحسين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لصغار المنتجين، كما أنها لا تعمل على جني الأرباح الطائلة على حسابهم، كما تنص على بناء علاقات طويلة الجل مبنية على التضامن والثقة والاحترام المتبادل، والتي تساهم في تقدم ونمو هذا النوع من التجارة، حيث تقوم منظمات التجارة العادلة بمساعدة المنتجين في الحصول على تمويل لمرحلة ما قبل الإنتاج، وتشجع العملاء بعدم إلغاء الطلبات دون التشاور والاتفاق المسبق مع الموردين.

ي– ضرورة تسهيل حصول المنتجين على التمويل الملائم:

ذلك التمويل الذي يساعد على تنمية الإنتاج، وغير مكلف، وتسهيل الولوج إلى التمويل، والعمل على توفير مبادرات للتمويل التشاركي والتضامني، هذا ويعد التمويل الإسلامي أكثر ملائمة للتجارة العادلة بالنظر إلى مضامين ومنطلقات هذا النوع من التمويل؛

4– الأبعاد الإستراتيجية للتجارة العادلة:

تسعى منظمات التجارة العادلة إلى تحقيق الأبعاد الإستراتيجية الآتية:[20]

أ –البعد الاجتماعي الاقتصادي:

وذلك من خلال السعي إلى الوصول إلى نوع من المبادلات التجارية الدولية المنصفة، والتي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة؛

ب– البعد السياسي:

ويتجلى هذا البعد من خلال ضرورة الالتزام الدولي بتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة والإنصاف في قواعد التجارة الدولية والإقليمية؛

ج– البعد التربوي والتعليمي:

وذلك من خلال بناء علاقات تجارية مؤسسة على الثقة والشفافية المتبادلة بين الطرفين، كما يتم تضمين هذا من التجارة ضمن البرامج التعليمية في الجامعات والمعاهد للتعريف به وإيجابياته، و التحسيس بأهمية هذا النوع من التجارة، وتشجيع البحث والابتكار في هذا المجال؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الثالث: توظيف التمويل الإسلامي لخدمة التجارة العادلة في إفريقيا ومتطلباته، مع الإشارة إلى تجارب دول مختارة

يتطلب قطاع التجارة العادلة في الدول من ضمنها الإفريقية منظومة تمويل فريد ة تدعمه، على النحو الذي يجعل من هذا القطاع رافدا للتنمية المستدامة، وتعد صيغ التمويل الإسلامي من أكثر الصيغ ملائمة لهذا النوع من التجارة، خاصة في الدول التي تتوافق فيها التجارة التقليدية ومرئيات المنتجين الصغار.

أولا– صيغ التمويل الإسلامي الملائمة للتجارة:

1– صيغة المرابحة للآمر بالشراء:

تعد صيغة المرابحة للآمر بالشراء من صيغ التمويل قصيرة الأجل والمتوسطة، كما تعد نوعا من التمويل التجاري الذي يتطلب خبرة في التجارة ومعرفة بها، لأنه يتضمن التعامل بالسلع ، وطبيعة التعامل بالسلع تتضمن تملكها وقبضها وصيانتها وحفظها، ولذلك فهذه الصيغة من التمويل الإسلامي تتيح للعملاء فرصة سد الفجوات التمويلية التي يحتاجون لها لفترات محددة، فيما تتيح لهم فرصة إمكانية تنويع استخداماتهم للتمويل في التجارة والصناعة، حيث توفر احتياجاتهم من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات، فضلا عن احتياجات التجارة من البضائع، وكله ذلك عن طريق التجارة.

2– صيغة المضاربة:

تعد نظام تمويلي إسلامي يقوم من خلاله البنك الإسلامي بتسخير المال لكل قادر على العمل وراغب فيه بحسب خبرته وبراعته واجتهاده؛ وتظهر كفاءة صيغة المضاربة في كونها تصلح لتغطية اغلب مجالات الاقتصاد، وبمختلف آجالها، فالمضاربة قصيرة الأجل يمكن تطبيقها في النشاط التجاري، على أساس صفقة، وتمويل رأس المال العامل، كما يمكن تطبيقها في النشاط الزراعي والصناعي والحرفي، أما المضاربة متوسطة الأجل فتطبق في مجال الصناعات الحرفية، في حين أن المضاربة طويلة الأجل فيمكن تطبيقها في قي كافة مجالات النشاط الاقتصادي (الزراعية، التجارية والصناعية)؛

3– صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك:

وتسمى المشاركة المتناقصة، وهي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل البنك في ملكية المشروع إما دفعة واحدة، او على دفعات حسبما تقضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية، [21] وتظهر كفاءة المشاركة المنتهية بالتمليك من خلال صلاحيتها للتطبيق في جميع مجالات الاقتصاد، فهي صالحة للتطبيق في المجال التجاري، وذلك من خلال المشاركة في الصفقة التجارية الواحدة، أو عدة صفقات، كما أنها صالحة للتطبيق في المجال الصناعي.

ثانيا– تجارب التمويل الإسلامي في إفريقيا:

الصناعة المالية الإسلامية والتمويل الإسلامي في إفريقيا تجديد لما شهدته القارة من تجارب سابقة، تدعم حراكها ونشاطها اليوم، فقد تمتعت بلاد غرب أفريقيا الإسلامية في ظل الدول والممالك الإسلامية بحضارة إسلامية خالصة، ونظام إسلامي شامل، طبقت فيه النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بوصفها منظومة متكاملة، تجسد البعد العملي لتطبيقات مبادئ الإسلام وأحكامه وقيمه الإيمانية والأخلاقية، حيث شهد تاريخ القارة الإفريقية نماذج تطبيقية لأدوات التمويل الإسلامي، فقد حرص حكام الدول الإسلامية في بلاد غرب إفريقيا على تطبيق النظام المالي الإسلامي.[22]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا وتشير ديناميكية الصناعة المالية الإسلامية إلى انتشار هذه الصناعة في الدول الإفريقية، وذلك بالنظر إلى الموارد التي تزخر بها هذه الدول، الأمر الذي يجعلها في حاجة ماسة إلى التمويل الإسلامي، خاصة مع تدفق الاستثمارات الواردة إلى هذه الدول، حيث حقق بعض البلدان الإفريقية نجاحات ملموسة في مجال التمويل الإسلامي، خدمة ل 52 مليون مسلم، وهي جهود أدت إلى صناعة سوق متماسك ، وبروز مشروعات تشكل مستقبلا واعدا لهذه الدول[23].

1– تجربة السودان في التمويل الإسلامي:[24]

تعد السودان البلد الإفريقي الوحيد الذي هيكل اقتصاده ونظامه المالي ليكون متوافقا مع تعاليم الشريعة الإسلامية، حيث أجرت الحكومة إصلاحات عن طريق دمج بعض البنوك المملوكة للدولة [25]، كما تعد جمهورية السودان من الدول الأوائل في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي، فقد قدمت نموذجا متكاملاً للتمويل الإسلامي الذي يمثل نمطًا متميزًا على مستوى العالمين؛ العربي والإسلامي، وعلى مستوى القارة الإفريقية، وتعتبر السودان البيئة الثانية الحاضنة لفكرة الدكتور أحمد عبد العزيز النجار فيما يتعلق بتطبيق المصرفية الإسلامية في ستينات القرن الماضي بعد تعثرها في قرية» **ميت غمر** «المصرية عام 1963، وتلقت الدعم من جميع أطياف المجتمع السوداني.

ويرى الدكتور الصديق طلحة محمد رحمة الله بأن بواكير الاهتمام بموضوع الاقتصاد الإسلامي في جمهورية السودان كانت منذ منتصف الستينات، عندما قررت جامعة أم درمان الإسلامية إقامة فرع لتدريس الاقتصاد الإسلامي بإشراف الدكتور أحمد عبد العزيز النجار والدكتور محمد عبد الله العربي وتبع هذا المشروع مباشرة الدعوة لقيام مصرف للادخار وفق الموجهات الإسلامية.[26]

إن السياسة التي تبنتها دولة السودان سمح للمصارف الإسلامية من أن تشق طريقها نحو السودان كمصرف فيصل الإسلامي وغيره، ويعتبر هذا الأخير أول مصرف إسلامي خاص يعمل في السودان وكان له دور كبير في دعم القطاع المصرفي للخوض في التجربة الجديدة، وازداد عدد المصارف في القطاع الخاص، وترتب على ذلك تعديل القوانين المتعلقة بالاستثمار لاستيعاب التغيرات المختلفة التي طرأت في المنظومة الاقتصادية للبلاد، ولقد ساهم قرار الدولة المتعلق بإلغاء سعر الفائدة في البنوك المتخصصة بشكل كبير في توطيد فكرة المصرفية الإسلامية في البلاد، وجاء هذا القرار عام 1982م نتيجة للظلم المترتب على عملاء البنوك من خلال سعر الفائدة الربوي.

وفي عام 1983 تم الإعلان عن تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع أنحاء السودان، وشمل ذلك أسلمة النظام المالي، ثم في العام 1984 أصدر البنك المركزي منشورًا إلى المصارف يعمم فيه ممارسة عملها وفق النظام المالي في الشريعة الإسلامية، ويؤكد على عدم قبول الودائع المصرفية على أساس سعر الفائدة، وإنما يتم قبولها فقط وفق الصيغ الإسلامية.

ولتحقيق هذه الأهداف الكبرى تم إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية، ولعبت دورا محوريا في تنفيذ أسلمه القطاع المصرفي، وهي في الأصل كانت امتدادا لهيئة الرقابة الشرعية لمصرف فيصل الإسلامي التي أنشئت في عام 1978، وهذا ما يؤكد الدور المهم الذي لعبه مصرف فيصل الإسلامي في تلك الحقبة. ثم توالت التشريعات والتعديلات لتفادي العقبات، ومواكبة الأحداث حتى تمكنت التجربة، وأثبتت جدارتها؛ لتجعل السودان في مصاف الدول الأوائل في العالم – وليس في إفريقيا فحسب–التي تبنت النظام الإسلامي في جميع أجهزتها المالية وأنشطتها الاقتصادية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

2– تجربة التمويل الإسلامي في دولة السنغال:

تعتبر السنغال احدي التجارب الرئيسية بالمنطقة في مجال موضوع التمويل الإسلامي ففيها تأسس أول بنك إسلامي(البنك الإسلامي السنغالي) الذي تم شراء أسهمه بالكامل من طرف البنك الإسلامي للتنمية، كما شهد طفرة في وجود تعاضديات القرض والتمويل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامي التي بدأت أنشطتها سنة 2004، وبلغت على مدار السنوات الخمس الأخيرة التبادلات في مجال قطاع التمويل الإسلامي على مستوي إفريقيا 17% ويمكن أن تصل مبلغ 3000 مليار دولار في حدود 2020.[27]

وباتت فلسفة الحكومة تقوم على حشد التمويلات الإسلامية من اجل تحفيز النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد فقد عبر مسئولون بالدولة أن السنغال ماضية في تطوير التمويل الإسلامي من أجل تغطية البرنامج الحكومية الكبيرة ،كما أن إدخال نظام التمويل الإسلامي سيشكل أرضية خصبة لحل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للبلاد كالبطالة والسكن ومحاربة الفقر ومساعدة العاملين في القطاع الزراعي، ومع الاحتياجات الواضحة للبلاد في إيجاد بديل إسلامي في التعاملات المالية والتجارية، فإن الأمر يتطلب وضع آليات وإجراءات قانونية تسهل نشر البديل الإسلامي في المعاملات الاقتصادية كوضع ترسانة قانونية متسقة مع متطلبات الشريعة الإسلامية في هذا المجال، كما أن تبني دولة السنغال لمنظومة اقتصادية إسلامية يعطيها مكانة اقتصادية هامة في هذا الفضاء الاقتصادي الإفريقي.

من تجارب التمويل الإسلامي في القارة الإفريقية جدير بالذكر أيضا تدفق المستثمرون العرب لتعزيز الشراكة الاستثمارية والتجارية ففي "كوت ديفوار" مثلا تملك اتصالات الإمارات نصف حصة شركة المحيط الأطلس للاتصالات ومجموعة زين الكويتية للاتصالات تنشط في 16 بلد إفريقي أو أكثر وقد استثمرت حوالي 10 مليارات في إفريقيا من أصل 25 مليار دولار من رأسمالها، وفي جنوب إفريقيا استثمرت شركة دبي للاستثمار بمدينة "كيب تاون" 1 مليار دولار، وفي بوركينافاسو ساهم المستثمرون العرب في بناء سد "سامدين" الذي بلغت كلفته الإجمالية 180 مليون دولار، إضافة للدور الكبير الذي قام به الصندوق السعودي في إفريقيا.[28]

ثالثا– توظيف التمويل الإسلامي لخدمة ودعم التجارة العادلة في إفريقيا ومتطلباته:

يعود إدخال البديل الإسلامي في المعاملات الاقتصادية و المالية والتجارية في القارة الإفريقية إلى عاملين رئيسيين[29]:

يتعلق الأول منها بالارتباط العقائدي لنسبة كبيرة من سكان القارة الإفريقية بالإسلام، حيث يدين حوالي 60% من سكان منطقة غرب إفريقيا الدين الإسلامي، أما العامل الثاني المحفز لتبني معاملات التمويل الإسلامي فراجع لقناعة مجموعات كبيرة من القادة السياسيين وذوي الخبرة الاقتصادية بنجاعة التمويل الإسلامي في حل بعض الإشكالات التنموية التي تعيشها المنطقة و على رأسها الفقر ، ومن ثم جاءت أصوات تنادي بضرورة إرساء التمويل الإسلامي لتحقيق العدالة الاجتماعية.

تعد أفريقيا أحدث مراكز التسويق العالمية، تتمتع بأهم المواقع التجارية الإستراتيجية، من معابر تجارية وموانئ مما يجعل منها محركا قويا ودافعا لازدهار التجارة الدولية والإقليمية، إضافة إلى الموارد الطبيعية البكر غير المستغلة، فنجد المنتجون المسوقون للمنتجات الزراعية أغلبهم صغار، وهم أحوج على تطبيق مبادئ التجارة العادلة.

ومن أجل دعم وتطوير قطاع التجارة العادلة في الدول الإفريقية لا بد من تسهيل حصول المنتجين (خاصة منهم الصغار) على التمويل الملائم ذلك التمويل الذي يساعد على تنمية الإنتاج، وغير مكلف، وتسهيل الولوج إلى التمويل، والعمل على توفير مبادرات للتمويل التشاركي والتضامني، هذا ويعد التمويل الإسلامي أكثر ملائمة للتجارة العادلة بالنظر إلى مضامين ومنطلقات هذا النوع من التمويل.

ويتطلب الأمر إحداث أنظمة مالية ملائمة تتناسب مع هذا النوع من التجارة في مرحلة من مراحل الإنتاج، ولاشك أن الصيغ الإسلامية التي يوفرها قطاع التمويل الإسلامي أكثر ملائمة وتساوقا مع هذا النوع من التجارة؛

التمويل الإسلامي يعمل على تدعيم تطبيق السعر العادل، وهو ذلك السعر الذي يحدد على أساس الظروف الإقليمية والمحلية، وذلك من خلال الحوار والمشاركة والرضا، ويغطي هذا السعر التكلفة الإنتاجية المباشرة ويعوض بعدالة مقابل الإنتاج الذي يهتم بالبيئة والصحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والظروف الاجتماعية، ويعمل هذا المبدأ على ترويج تطبيق مفهوم السعر العادل للمنتجين، مع الأخذ في الاعتبار مبدأ تساوي الأجر بين الجنسين (نساء ورجال)، عند أداء نفس العمل، كما يتم الالتزام بدفع الأجور فورا للعمال، بمساعدة المنتجين وفقا لمراحل الإنتاج؛ التمويل الإسلامي يعمل على تأسيس عقود عمل طويلة الأجل مبنية على الاحترام والأخلاقيات، مما يعمل على تحسين ظروف معيشة المنتج، فضلا عن ذلك هذا النوع من التمويل يعمل على توفير ظروف العمل والبيئة الصحية للعمل.

خلاصة:

شهدت القارة الإفريقية اهتماما بالتمويل الإسلامي، حيث أصبحت بعض الدول الإفريقية مركزا مهما لصناعة التمويل الإسلامي، حيث يُعد فرصة حقيقة لدول إفريقيا لتطوير مجتمعاتها ونموها، وبديلا اجتماعيا يعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمجتمعي المنشود في دول هذه القارة، هذه الأخيرة تحتضن أكثر من 400 بنك إسلامي، مما يعني أنها مرشحة لتقديم أفضل النماذج التطبيقية للتمويل الإسلامي، وإيجاد حلول لبعض المشكلات الاقتصادية والمالية، وتحريرها من هيمنة نظام اقتصادي غير عادل تسبب في تردي أوضاع القارة بأسرها.

هذا وان متطلبات التنمية في إفريقيا وتوجهاتها نحو تسريع النمو الاقتصادي في هذه القارة تعد فرصا مواتية في التمويل الإسلامي، وذلك عن طريق استغلال الصناعة المالية الإسلامية لسد الفجوة التي تعانيها دول القارة على صعيد التنمية، خاصة مع تحولها من كونها دولا تعتمد على المساعدات إلى دول تسعى إلى زيادة العلاقات التجارية والاستثمارية مع العالم الخارجي، حيث أن محركات التمويل الإسلامي في إفريقيا متوافرة، فجاذبية التمويل الإسلامي المرتبط بالاقتصاد الحقيقي وتلاءمه مع نمط حياة سكانها ويشكل اهتمام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاههم، فضلا عن ذلك أن دور البنوك الإسلامية في هذه الدول لم يصبح يقتصر على الوساطة المالية فقط، بل امتد إلى العمل التجاري والاستثماري، وذلك بالاستفادة صيغ التمويل الإسلامي التي تحقق العدالة وتكافؤ الفرص بين الأفراد.

نتائج الدراسة:

- ينفرد الاقتصاد الإسلامي في مفهومه بالتجارة العادلة، وذلك لاهتمامه بفكرة السعر العادل التي تقوم عليها منظومة التجارة العادلة؛
- التمويل الإسلامي يمثل فرصة حقيقة للبلدان الإفريقية، وبديلا أكثر مسؤولية اجتماعيا وأخلاقيا، يمكن أن يساهم في خلق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في القارة، فضلا عن أنه يعزز التجارية والاستثمارية فيما بين الدول الإفريقية والعربية.
- توجد جملة من النقائص التي تشوب آليات تطبيق نظام التجارة العادلة، خاصة على مستوى التمويل الإنتاجي الذي يعتمد على القروض الربوية، الأمر الذي يستدعي آليات تمويل غير ربوية تلائم صغار المنتجين؛
- التجارة الحرة تضر بمصالح صغار المنتجين في الدول الإفريقية، والتجارة العادلة تتضمن محظورات شرعية، والتجارة الحلال ركزت على المنتج النهائي، دون أن تمتد إلى تحقيق العدالة في العملية الإنتاجية؛
- يمكن الاستفادة من سوق التجارة الحلال في نشر وإرساء التجارة العادلة والمنصفة في الدول الإفريقية.
- صيغ التمويل الإسلامي تعد البديل في تمويل التجارة، بما يحقق حقوق المنتجين ويحسن ظروف عملهم، كما تعمل على تعزيز الروابط الاقتصادية والمالية بين الدول، لتحقيق الكفاءة الإنتاجية، مما يكلل نجاح التجارة العادلة.

– التمويل الإسلامي يعمل على تأسيس عقود عمل طويلة الأجل مبنية على الاحترام والأخلاقيات، مما يعمل على تحسين ظروف معيشة المنتج، فضلا عن ذلك هذا النوع من التمويل يعمل على توفير ظروف العمل والبيئة الصحية للعمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش البحث:

[1]– كمارا عباس، الطريق الى افريقيا، مجلة النبأ، العدد 12، يناير 2017، ص 53.

[2]– مولود مراد & بوعيشاوي يوسف، فعالية الاستثمار وفق المنظور الإسلامي في ظل كفاءة صيغ التمويل، ورقة بحثية قدمت في أشغال الملتقى الوطني: دور البنوك الإسلامية في تعبئة الادخار ات المالية في ظل الأزمة المالية الحالية، بالتركيز على الجزائر، واقع وآفاق، المنظم بجامعة المدية، الجزائر، 2016/12/01، ص06 من الورقة البحثية.

[3]– علي محمد أحمد أبو العز، الابتكار في صيغ التمويل الإسلامي، منشورات مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية،2016، ص08.

[4]– صلاح بن فهد الشهلوب، تنوع التمويل الإسلامي واحتياجات المجتمعات الإسلامية، مجمع نصوص الأعمال البحثية المقدمة في أشغال ندوة المصارف الإسلامية بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل، المنظمة من طرف الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، فاس، المغرب، خلال الفترة: 11-12 أبريل 2014، ص426.

[5]– نبيل محمد مبروك الغبيسي، المصارف الإسلامية وأولويات التمويل :دراسة حالة اليمن 2002-2009، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة أم درمان الإسلامية، 2012، ص29.

[6]– داود عبد الباقي محمد، تطبيق صيغ التمويل الإسلامي المعاصرة في المجال الزراعي بالدول الإفريقية، مجلة قراءات إفريقية، العدد الحادي والعشرون (21)، الصادر في سبتمبر 2014، ص ص60-61.

[7]– عبد الحليم عمار غربي، كفاءة التمويل الإسلامي في الوقاية من الأزمات المعاصرة، مجلة قراءات إفريقية، العدد الحادي والعشرون (21)، الصادر في سبتمبر 2014، ص25.

[8]– صلاح بن فهد الشهلوب، مرجع سبق ذكره، ص427.

[9]– الآية 275، سورة البقرة.

[10]– داود عبد الباقي محمد، مرجع سبق ذكره، ص60.

[11]– نبيل محمد مبروك الغبيسي، مرجع سبق ذكره، ص34.

[12]– تهتان مولود & شويرب جلول، التمويل المصرفي الإسلامي لمشروعات البني التحتية، دراسة لأهم بدائل التمويل المتاحة في الجزائر،ورقة بحثية قدمت في أشغال الملتقى الوطني: دور البنوك الإسلامية في تعبئة الادخار ات المالية في ظل الأزمة المالية الحالية، بالتركيز على الجزائر، واقع وآفاق، المنظم بجامعة المدية، الجزائر، 2016/12/01، ص06 من الورقة البحثية.

[13]– مكيد علي & فرقاني سومية، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وأساليب السيطرة عليها، ورقة بحثية قدمت في أشغال الملتقى الوطني: دور البنوك الإسلامية في تعبئة الادخارات المالية في ظل الأزمة المالية الحالية، بالتركيز على الجزائر، واقع وآفاق، المنظم بجامعة المدية، الجزائر، 2016/12/01، ص07 من الورقة البحثية.

[14]– الهادي عبدو أبوه، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية، الإمكانيات والواقع في موريتانيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص107.

[15]– عمران عبد الحكيم & بحشاشي رابح، مبادرات التجارة المنصفة كأسلوب للشراكة التجارية من اجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تامنغاست، العدد الأول، جانفي 2012، ص319.

[16]– الهادي عبدو أبوه، مرجع سبق ذكره، ص107

[17]–Pierre Lleu , vers une économie solidaire : l’expérience du commerce équitable, Revue économie et management, Université Telemcen, N° 5, Juin 2006, p p21-22.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[18]– وولف غانغ ساكس، تجارة متوازنة زراعة سليمة _إطار متعدد الأطراف من اجل أسواق مستدامة في لزراعة_، هنرش بل و ميسير يور، لبنان2008، ص92.

[19]طالب عوض، عدالة النظام التجاري الدولي المعاصر والبدائل المتاحة أمام الدول النامية، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية، 2013، ص ص8-11.

[20]– عمران عبد الحكيم & بحشاشي رابح، مرجع سبق ذكره، ص320.

[21]– مكيد علي & فرقاني سومية، مرجع سبق ذكره، ص07 من الورقة البحثية.

[22]– محمد العقيد، التمويل الإسلامي في إفريقيا، رؤية إستشرافية، مجلة قراءات إفريقية، العدد الحادي والعشرون (21)، الصادر في سبتمبر 2014، ص ص69.

[23]– كمارا عباس، الطريق إلى إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص55.

[24]– محمد زكريا، ملامح التمويل الإسلامي في إفريقيا، من على الموقع الالكتروني: https://www.sasapost.com/opinion/islamic-finance-in-africa/، أطلع عليه بتاريخ: 2018/02/15.

[25]– محمد العقيد، مرجع سبق ذكره، ص71.

[26]– الصديق طلحة محمد، التمويل الإسلامي في السودان: التحديات ورؤى المستقبل، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، السودان، 2006، ص ص70-71.

[27]– تجارب التمويل الإسلامي بغرب إفريقيا.. السنغال نموذجا، من على الموقع الالكتروني: https://islamonline.net/21826، أطلع عليه بتاريخ: 2018/02/10

[28]– كمارا عباس، مرجع سبق ذكره، ص54 .

[29]– سيدي عبد المالك، تجارب التمويل الإسلامي بغرب إفريقيا.. السنغال نموذجا، من على الموقع الالكتروني: https://islamonline.net/21826، أطلع عليه بتاريخ: 2019/01/15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com